ثمنوا نتائجها التى تصب فى مصلحة البلدين

نواب : زيارة الغانم لسيؤول خطوة مهمة لتطوير العلاقات الثنائية

■ الشايع : الكويت تولي اهتماما خاصا بتطوير وتعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع كوريا الجنوبية

جانب من مباحثات الغانم مع رئيسة كوريا الجنوبية

وأثناء لقائه مع رئيس البرلمان الكوري

■ زيارة الوفد البرلماني إلى سيؤول تأتي في إطار حرص المجلس على تعزيز العلاقات القائمة بين برلماني البلدين

■ قرار البرلمان الباكستاني أسيء استغلاله بشكل يوحي بأنه لا يريد المشاركة في عملية «عاصفة الحزم»

■ باكستان لديها واجود عسكري فعلي في السعودية لأغراض التدريب والدعم والمساندة

■ الجانبان تدارسا بشكل مستفيض العلاقات «التاريخية» بين البلدين واتفقا على متابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة

الوفدان بلقة صورة تذكارية

اعتبر نائبان كويتيان هنا امس زيارة رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم على رأس وفد برلماني الى جمهورية كوريا الجنوبية «خطوة مهمة» في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وتعزيز التعاون المثمر بينهما في جميع المجالات.

وقال النائبان لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان الوفد البرلماني اجرى مباحثات مهمة في سيؤول مع رئيسة كوريا بارك كون هيه ورئيس البرلمان جانغ إي إهيو تركزت على سبل تطوير العلاقات والتعاون بين البلدين في جميع المجالات ولاسيما الاقتصادية والتجارية.

وقال النائب فيصل الشايع وهو ضمن الوفد البرلماني المرافق للغانم ان الكويت تولي اهتماما خاصا بتطوير وتعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع كوريا الجنوبية بما يخدم المصلحة المشتركة.

واوضح ان زيارة الوفد البرلماني الى سيؤول تاتي كذلك في اطار حرص مجلس الامة على تعزيز العلاقات القائمة بين برلماني البلدين ودفع عجلة التعاون بينهما.

وذكر ان الجانبين الكويتي والكوري تدارسا بشكل مستفيض العلاقات «التاريخية» بين البلدين واتفقا على متابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بشكل يخدم التعاون والدفع بها الى افاق ارحب.

ووصف المباحثات التي اجراها الوفد البرلماني في سيؤول بانها «مثمرة وناجحة» مؤكدا انها ستسهم في توطيد اواصر الصداقة والتعاون لاسيما في مجالات التجارة والاستثمار.

من جهته اشاد النائب احمد الفضيلي بمستوى المباحثات الرسمية التي عقدها وفد مجلس الامة برئاسة الغانم في العاصمة سيؤول مشددا على اهمية الدفع بتنمية علاقات التعاون الثنائي في مختلف المجالات بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

وقال ان المباحثات التي عقدها الوفد مع رئيسة الجمهورية الكورية الجنوبية بارك كون هيه ورئيس البرلمان جانغ إي إهيو تركزت على تشجيع الاستثمار بين الطرفين والاتفاق على تفعيل ادوار لجان الصداقة الكويتية الكورية الجنوبية ومتابعة الاتفاقيات المبرمة والتنسيق على اعلى المستويات بين مسؤولي البلدين في المحافل الدولية.

واضاف ان المباحثات تناولت كذلك اهمية تبادل الخبرات في المجالات الاقتصادية والتجارية والطبية مشيدا بدور الشركات الكورية الجنوبية ومساهماتها في تنفيذ بعض المشاريع التنموية الحيوية في دولة الكويت.

واعرب الفضيبي عن الامل في ان تثمر الزيارة عن فتح مجالات متعددة من التعاون في مختلف القطاعات خاصة في مجال التكنولوجيا والصحة داعيا رجال الاعمال والمستثمرين في كلا البلدين إلى التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة.

وكان الغانم والوفد البرلماني المرافق قد وصل الى سيؤول قادما من اسلام اباد في زيارة تستمر عدة ايام تلبية لدعوة رسمية من نظيره الكوري الجنوبي جانغ إي إهيو.

ويرافق الغانم في جولته بالاضافة الى النائبين الشايع والفضيبي كل من النواب كامل العوضي ومبارك الحريص والدكتور عودة الروبعي وراكان النصف وحمود الحمدان

وعلى صعيد متصل اشاد سفير دولة الكويت لدى كوريا الجنوبية جاسم البديوي هنا امس بنتائج زيارة رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المرافق له الى سيؤول واصفا الزيارة بانها «ناجحة ومثمرة».

وقال البديوي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان اللقاءات التي اجراها الغانم مع رئيسة كوريا الجنوبية بارك كون - هيه ورئيس البرلمان جانغ إي إهيو تاتي استكمالا للزيارة الاخيرة التي قامت بها الرئيسة الكورية لدولة الكويت وعقدت خلالها لقاء قمة مع سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

واضاف ان نتائج اللقاءات عكست الحرص المشترك على تطوير العلاقات «التاريخية» بين الكويت وكوريا الجنوبية في مختلف المجالات وبما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

وأكد أهمية مثل هذه الزيارات سواء على المستوى الحكومي او البرلماني لما لها من دور في دعم العلاقات بين البلدين ولاسيما في الجانب الاقتصادي في ظل وجود رغبة كويتية جادة في الاستفادة من الخبرة الكورية وتنويع مصادر الدخل في البلاد.

ولفت الى اهمية الدور الذي تؤديه الشركات الكورية في دعم البنية التحتية والقطاع النفطي في دولة الكويت من خلال تنفيذ عدد من المشاريع المهمة.

ودعا الجانب الكوري للاستثمار في الكويت واغتنام التسهيلات التي تقدمها حكومة دولة الكويت للمستثمر الأجنبي لاسيما بعد إنشائها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر مبينا ان كوريا الجنوبية تعد الشريك التجاري الاول لدولة الكويت خلال السنوات الثلاث الاخيرة. واعرب السفير البديوي عن تطلع الكويت الى قيام الشركات الكورية بتادية دور مهم في خطة التنمية قصيرة المدى 2020 وطويلة المدى 2035.

واشاد بما وصلت اليه العلاقات الثنائية بين الكويت وكوريا الجنوبية من مستوى متطور لاسيما بعد الزيارة الناجحة التي قامت بها رئيسة كوريا الجنوبية للكويت في مارس الماضي وفتحت مجالات جديدة ومتعددة للتعاون بين البلدين.

تحتفل بذكرى مرور عشر سنوات على إقرار حقوقها السياسية

المرأة الكويتية .. مشوار طويل في سبيل إقرار حقها الدستوري والسياسي

■ في مجلس 1971 كانت البداية الأولى على يد الناشطة السياسية والاجتماعية نورية السداني

مجلس 2009 شهد مشاركة اربع سيدات بمجلس الأمة

■ مجلس 1981 شهد اقتراح النائب أحمد الطخيم تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب بما يكفل إعطاء المرأة حقها السياسي

■ في 1999 أعلن مجلس الوزراء عن رغبة المغفور له الشيخ جابر الأحمد بإصدار مرسوم أميري يمنح المرأة الكويتية كامل حقوقها السياسية

■ في 1975 تقدم النائبان جاسم القطامي وراشد الفرحان باقتراح بقانون لإعطاء المرأة الكويتية كامل حقوقها السياسية

تحتفل المرأة الكويتية غدا بذكرى مرور عشر سنوات على إقرار حقوقها السياسية في 16 مايو 2005 عندما شهدت قاعة عبدالله السالم في مجلس الأمة جلسة تاريخية انتهت بموافقة 35 عضوا على تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب بما يسمح للمرأة بممارسة حقها في الترشح والانتخاب.

وخاضت المرأة الكويتية مشوارا طويلا في سبيل إقرار حقها الدستوري والسياسي ساندها في ذلك الطريق أخوها الرجل في العديد من المجالس النيابية.

ففي مجلس 1971 كانت البداية الأولى على يد الناشطة السياسية والاجتماعية نورية السداني التي قدمت آنذاك عريضة إلى لجنة الشكاوى والعرائض بمجلس الأمة تطالب فيها بإعطاء المرأة حقوقها السياسية.

وفي مجلس 1971 استكمل الرجل الكويتي حمل راية الحقوق السياسية للمرأة فتقدم النائب سالم خالد المرزوق باقتراح بقانون بمنح المرأة الكويتية المتعلمة حق الانتخاب.

وفي مجلس 1975 تقدم النائبان جاسم القطامي وراشد الفرحان باقتراح بقانون لإعطاء المرأة الكويتية كامل حقوقها السياسية.

وفي مجلس 1981 اقترح النائب احمد الطخيم تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب بما يكفل إعطاء المرأة حقها السياسي.

وفي مجلس 1986 طرح النائب عبدالرحمن الغنيم اقتراحا بقانون بمنح المرأة حقها في الترشيح والانتخاب.

وفي مجلس 1992 تقدم النائب حمد الجوعان باقتراح بقانون بمنح المرأة حقوقها السياسية.

وفي مجلس 1996 برزت محاولتان لإعطاء المرأة الكويتية حقوقها السياسية كانت الأولى في ديسمبر من العام نفسه حين تقدم كل من النواب علي البغلي وعبدالمحسن جمال وجاسم الصقر وعبدالله النيباري باقتراح قانون إعطاء المرأة حقوقها السياسية.

وفي يناير 1997 تقدم النواب عباس الخضاري وصلاح خورشيد باقتراح مماثل يعطي المرأة الكويتية كامل حقوقها السياسية.

وفي 16 مايو 1999 أعلن مجلس الوزراء بعد انتهاء جلسته الوزارية عن رغبة سمو أمير البلاد آنذاك المغفور له الشيخ جابر الأحمد باصدار مرسوم أميري يمنح المرأة الكويتية كامل حقوقها السياسية وذلك تقديرا منه لدورها في بناء نهضة الكويت وتقدمها في جميع المجالات لاسيما موقفها البطولي إلى جانب اخيها الرجل في الدفاع عن الكويت اثناء محنة الاحتلال وتضحياتها الغالية.

وفي 25 مايو 1999 رفع مشروع المرسوم بقانون الى سمو الأمير الذي وافق عليه وصدقه ونشر في الجريدة الرسمية.

إلا أن فرحة نساء الكويت بهذا الانجاز التاريخي الذي جاء من أعلى قمة في البلاد لم تدم طويلا فقد تم رفض المرسوم في مجلس 1999 من قبل أعضاء مجلس الأمة وطبقا للدستور بفارق صوتين.

ولم يتوقف نضال المرأة الكويتية عند هذا الرفض الذي فاقت أصداؤه المحيطين العربي والدولي بل ازدادت وتيرة مطالبتها بحقها السياسي متخذة مناحي جديدة كاللجوء إلى القضاء ومن ثم النزول إلى الشارع في محاولة للضغط على نواب مجلس الأمة للإقرار قانون الحق السياسي للمرأة.

واستمر هذا النضال حتى يوم 16 مايو 2005 عندما وافق مجلس الأمة في جلسة مارثونية على الاقتراح بقانون المقدم من الحكومة بتعديل نص المادة الأولى من قانون الانتخاب وذلك بتاييد 35 عضوا ورفض 23 آخرين وامتناع عضو واحد.

ونصت المادة الأولى من قانون الانتخاب بعد تعديلها على انه «لكل كويتي بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم يمض على تجنيسه عشرون سنة ميلادية وفقا لحكم المادة 6 من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية ويشترط للمرأة في الترشيح والانتخابات الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية».

ولم تكد تمضي أيام قليلة على هذا الانجاز التاريخي الهام الذي يحسب لصالح الكويت والمرأة الكويتية في جميع المحافل الدولية حتى بدأت أولى خطوات القيادة الكويتية في تمكين المرأة من تبوؤ مكانها الصحيح على خارطة العمل والتنمية في البلاد متخذة في ذلك عدة خطوات كان من ابرزها: في يونيو 2005 أعلن مجلس الوزراء عن قراره باختيار المهندسة فاطمة سعود الصباح والمهندسة فوزية محمد البحر لعضوية المجلس البلدي.

وفي الشهر نفسه دخلت المرأة الكويتية لأول مرة ضمن التشكيلة الوزارية في الكويت حيث أعلن مجلس الوزراء اختيار الدكتورة معصومة المبارك لشغل منصب وزير التخطيط ووزير دولة لشؤون التنمية الإدارية.

وفي ابريل 2006 مارست المرأة الكويتية لأول مرة حقها السياسي في الترشيح والانتخاب حينما اعلنت المهندسة جنان بوشهري ترشحها في الانتخابات التكميلية لعضوية المجلس البلدي عن دائرة سلوى الانتخابية بعد خلو مقعد رئيس المجلس البلدي آنذاك عبدالله المحيلبي إثر توزيره ورغم عدم فوزها فإنها تمكنت من الحصول على 1807 اصوات.

وفي مجلس 2008 تقدمت 27 امراة بطلب الترشح رسميا لانتخابات مجلس الامة ورغم عدم فوز اي منهن في هذه الانتخابات فان الممارسة العملية اكسبتهن خبرة وركزت طريق المراة السياسي في البلاد.

وفي مجلس 2009 حققت المراة الكويتية نصرا تاريخيا في هذه الانتخابات فاق جميع التوقعات عندما تمكنت اربع سيدات من الفوز بمقاعد عضوية مجلس الامة وبنتائج مبهرة حيث حصلت المرشحة الدكتورة معصومة المبارك على المركز الأول في الدائرة الانتخابية الأولى بمجموع 14247 صوتا بينما حصلت الدكتورة سلوى الجسار على المركز العاشر في الدائرة الانتخابية الثانية بمجموع 4776 صوتا وجاءت الدكتورة أسيل العوضي في المركز الثاني في الدائرة الانتخابية الثالثة بمجموع 11860 صوتا وحصلت زميلتها في نفس الدائرة الدكتورة رولا دشتي على المركز السابع بمجموع 7666 صوتا.

واستمرت المرأة الكويتية في خوض غمار العملية السياسية في البلاد حيث أصبح وجود المرأة في التشكيل الوزاري أمرا ضروريا: ففي يوليو 2006 اختيرت الدكتورة معصومة المبارك لمنصب وزير المواصلات.

وفي مارس 2007 تم تعيين الدكتورة معصومة المبارك وزيرا للصحة بينما تم اختيار نورية براك الصبيح وزيرا للتربية ووزيرا للتعليم العالي.

وفي مايو 2008 عينت الدكتورة موضي عبدالعزيز الحمود بمنصب وزير دولة لشؤون الاسكان ووزير دولة لشؤون التنمية واختيرت نورية الصبيح لمنصب وزير التربية ووزير التعليم العالي.

وفي يناير 2009 عينت ايضا الدكتورة موضي الحمود وزير دولة لشؤون الإسكان ووزير دولة لشؤون التنمية وعينت نورية الصبيح وزيرا للتربية ووزيرا للتعليم العالي.

وفي مايو 2009 عينت الدكتورة موضي عبدالعزيز الحمود وزيرا للتربية ووزيرا للتعليم العالي.

وفي مايو 2011 اختيرت الدكتورة أماني خالد بورسلي لشغل منصب وزير التجارة والصناعة.

وفي نوفمبر 2011 عينت الدكتورة أماني بورسلي وزيرا للتجارة والصناعة ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية.

وفي يوليو 2012 عينت الدكتورة رولا دشتي وزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزير دولة لشؤون مجلس الأمة.

وفي ديسمبر 2012 اختيرت أيضا الدكتورة رولا دشتي وزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزير دولة لشؤون مجلس الأمة فيما عينت ذكرى الرشيدي وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل.

وفي أغسطس 2013 عينت هند براك الصبيح وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية